

كلمة السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

بمناسبة توقيع اتفاقية الشراكة
بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي لتمويل برنامج
"دعم المساواة والمناصفة بين النساء والرجال"

الرباط، الثلاثاء 03 يوليوز 2012

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أفضل المرسلين..

السادة الوزراء..

السيد سفير الاتحاد الأوروبي..

السيدات والسادة ممثلات وممثلي القطاعات الحكومية والهيآت الدولية والوطنية..

الحضور الكريم..

تعتبر "الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة" أداة لترجمة الالتزامات المعبر عنها في البرنامج الحكومي للفترة الممتدة ما بين 2012 و2016، وذلك في استحضار لتحديات التنزيل الديمقراطي لمقتضيات الدستور الجديد، والتزامات المغرب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

كما تشكل إطارا لتحقيق التقائية مختلف المبادرات المتخذة لإدماج الحقوق الإنسانية للنساء في السياسات الوطنية وبرامج التنمية، في انسجام تام مع حاجيات المرحلة الرامية إلى إعطاء بعد جهوي محلي لهذه السياسات والبرامج.

إن تأكيد الدستور المغربي، انطلاقا من ديباجته، على حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي مهما كان، يعتبر مكسبا هاما يضعنا أمام مسؤولية مشتركة لاعتماد مقاربة جديدة في العمل تتجه نحو قياس الأثر، وتتبع وتقييم الفعل الحكومي والمجتمعي المرتبط بموضوع المساواة.

إنه توجه يجد قوته دائما في توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، منذ توليه العرش سنة 1999، المؤكدة، وبقوة، على الارتباط بين تقدم وازدهار المجتمع، واحترام حقوق الإنسان، وخصوصا حقوق النساء.

كما أن اعتماد الحكومة المغربية لـ"الاستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة" سنة 2006، وكذا نشر الوزير الأول سنة 2007 لدورية يحث فيها القطاعات الحكومية على اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج القطاعية، دفع القطاعات الحكومية لإعداد وتفعيل برامج ومبادرات متعددة في

مجال المساواة ساهمت، في إطار التراكم وبفضل الإرادة السياسية الحالية المؤكدة على إرساء نمط جديد للحكومة، في صياغة هذه الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة، مع استحضار مستلزمات التدخل المندمج والشامل، والذي عبرت عنه مختلف الفعاليات الحكومية في المجالات الثمانية التالية:

1. مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة
2. تأهيل منظومة التربية والتعليم على أساس الإنصاف والمساواة
3. تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية
4. تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات
5. مكافحة كل أشكال التمييز ضد النساء
6. التمكين من الولوج المنصف والمتساوي لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي
7. تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل
8. التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء

حضرات السيدات والسادة..

إن الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة تستند على مبادئ تتوافق تماما مع التطوع إلى بناء علاقات اجتماعية جديدة بين النساء والرجال تضمن المشاركة الكاملة والمنصفة في مختلف المجالات، كما تضمن الاستفادة المتساوية والمنصفة من نتائج وثمار هذه المشاركة.

إن المساواة المستهدفة من الخطة الحكومية هي مبدأ إنساني منسجم مع قيم المجتمع المغربي الحضارية والأسرية، والتي تعززت بالنص الدستوري الذي جاء موطدا لدعائم العلاقات القائمة على الحقوق والواجبات.

إنها المساواة التي تركز على:

- المساواة في الحقوق والمسؤوليات والإمكانيات والفرص، كما عبر عنها الدستور المغربي؛

- الاعتراف بقيمة مساهمات النساء والرجال، سواء في المجال العام أو الخاص؛
- الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والإكراهات والمصالح والتطلعات، الخاصة بالنساء والرجال على حد سواء، في وضع وتنفيذ وتتبع وتقييم السياسات وبرامج التنمية؛
- الاعتراف بممارسة المواطنة الكاملة لكلا الجنسين.

إن الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة تستند على:

- الدين الإسلامي الحنيف الذي يدعو للإنصاف والمساواة؛
- الدستور الذي ينص على تمتيع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية؛
- التوجيهات الملكية السامية في مجال النهوض بأوضاع النساء؛
- التزام المغرب بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول سنة 2015؛
- التزام المغرب بتنفيذ مضمين الاتفاقيات الدولية، وبالأساس الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" كما صادق عليها.

حضرات السيدات والسادة..

إن مدخلنا وهدفنا من هذا العمل نشر مبادئ الإنصاف والمساواة لتصبح ثقافة سارية في المجتمع، وتنزل في السياسات العمومية المؤسسة والمؤطرة بالدستور، فتنصيص الفصل الـ19 من الدستور على تمتيع المرأة والرجل، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وربط ذلك بمسؤولية الدولة في السعي إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين النساء والرجال، يضعنا أمام تحدي تنزيل مقتضيات الدستور وترجمتها، وفق مقارنة تشاركية تعتمد آليات مأسسة مكلفة بتقييم وتتبع السياسات العمومية في المجال.

كما أن الدروس المستخلصة من العشرية الماضية، التي تؤكد على وجود تفاوتات بين النساء والرجال على الرغم من الجهود المبذولة، توصي بضرورة انتهاج نظام للحكامة يعزز سياسة التنسيق والاتقائية

ويواكب الفاعلين، من خلال خطة مندمجة للتكوين والتوعية، مع صياغة الوسائل والدعائم الضرورية لتأهيل جديد يركز على الإنصاف والمساواة، وما يتطلب ذلك من صياغة للمؤشرات والإحصائيات التي تعزز المعرفة بقضايا وأوضاع النساء، وتسهل عملية التتبع والتقييم.

إن هذه الإصلاحات لا يمكن أن تكون ناجعة إلا إذا صاحبته إرادة حقيقية لتغيير العقلية والسلوكيات، وكذا الصور النمطية والتمثيلات السائدة عن الأدوار الاجتماعية لكل من النساء والرجال من أجل نشر ثقافة المساواة. وهو ما يتطلب استثمار كل قنوات التنشئة الاجتماعية، من مدرسة ووسائل إعلام وعروض فنية وثقافية.. وغيرها، في تحقيق التغيير المنشود.

كما أن أجرأة ونجاح التنسيق حول الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة يتطلبان ما يلي:

- تقوية القدرات البشرية والمادية للمتدخلين من القطاعات الحكومية، وخصوصا الآلية المسؤولة عن تتبع وتنسيق الخطة؛
- إحداث آلية استراتيجية بين الوزارات للتوجيه والتنسيق والتتبع؛
- إحداث آلية للتقييم والرصد عبر مؤسسة نظام معلوماتي موحد.

حضرات السيدات والسادة..

في ختام هذه الكلمة، نجدد الشكر لشريكنا الاتحاد الأوروبي وللسيد السفير على تعاونه وتفهمه، وخصوصا تأهبه لبناء ثقة متبادلة تساعدنا على إنجاز هذا العمل وأعمال مستقبلية أخرى بكل أريحية ونجاعة.

كما نشكر كل القطاعات الحكومية، وفي مقدمتها وزارة المالية التي بدأت المشوار من بداياته الأولى، على انخراطهم الكلي والمسؤول لإنجاز المشروع، على أمل تنزيله ميدانيا بنفس الحماس، وبنفس روح المسؤولية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.